

المتحدة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الموصلة الى ( دولة الرفاه ) على غرار بعض بلدان الغرب حيث يكون الانفاق العسكري اقل ، والبطالة اقل ايضا . ان اتجاهها من هذا النوع قد برز في الولايات المتحدة ابان الحرب الفيتنامية حيث اطلق على المجتمع الاميركي لقب ( دولة الرفاه الحربي ) او ( دولة الحرب المرفهة ) Welfare - Warfare State لكن هذا الاتجاه بقي محدودا لان موازين القوى الطبقيّة الاميركية منعت من التطور بشكل جدي .

**ثانيا :** لاحظ سميث ايضا ان العلاقة بين حجم النفقات العسكرية ووضع ميزان المدفوعات ، الذي يعكس صورة للوضع الدولي لاقتصاد البلد ، هي ايضا علاقة عكسية وحاول ان يثبت ذلك ايضا بالتحليل وبالارقام في وقت واحد .

فعلى صعيد التحليل يلاحظ سميث بأن النفقات العسكرية الكبرى غالبا ما تكون مرتبطة بالتزامات خارجية كبرى ايضا وما ينتج عنها من مصاريف وغيرها مما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على ميزان المدفوعات ، رغم انه يغفل هنا الاثر الكبير غير المباشر لهذه الالتزامات العسكرية الخارجية ( قواعد ، حروب ، تدخل الخ ) في حماية المصالح الامبريالية الضخمة في الخارج ودور هذه المصالح الايجابي على ميزان المدفوعات والاقتصاد الامبريالي عموما .

ويضيف سميث سببا آخر ، وهو ان البلاد التي تستطيع انتاج السلاح المتطور قليلة جدا مما يعني ان اغلبية البلدان الاخرى تجد نفسها مجبرة على استيراد نسبة عالية من تسليحها رغم ان هذا العامل يربكه في بعض الاحيان التنافس الحاد بين البلدان المصدرة للسلاح نفسها .

ومن اجل المزيد من توضيح الآثار التي يتركها الانفاق العسكري العالمي على ميزان المدفوعات ، يحاول سميث ان يشير الى ان مصادر هذا الانفاق ، في ظل مستوى محدد من الطاقة الانتاجية القومية ، ستكون اما على حساب الاستهلاك ، والاستثمار ، والنفقات الحكومية الاخرى ، او على حساب ميزان المدفوعات من خلال النقص في المصادرات او الزيادة في الواردات .

ونشاط الدولة هو الذي يحدد نوعية المصادر التي يعتمد عليها الانفاق العسكري .

ويظهر الكاتب من خلال دراسة خاصة بالاقتصاد الانكليزي كيف ان مصادر صناعة الاسلحة غالبا ما تكون على حساب موازى معدة اما للاستثمار او للتصدير او للثنين معا ، مما يعني ان التوسع في صناعة الاسلحة غالبا ما يكون على حساب التوسع في الاستثمارات او المصادرات .